

وزير: مصر تدرس إصدار سندات دولية بقيمة 3 مليارات دولار بين سبتمبر وأكتوبر

الخبر

رويترز:

قال وزير المالية المصري عمرو الجارحي يوم الاثنين إن بلاده تدرس إصدار سندات دولية بقيمة ثلاثة مليارات دولار بين سبتمبر وأكتوبر من العام الجاري. وتتفاوض مصر من أجل الحصول على مساعدات وقروض بمليارات الدولارات لإنعاش اقتصادها الذي تضرر جراء الاضطرابات السياسية التي تشهدها البلاد منذ ثورة 2011 وللحد من أزمة نقص الدولار الذي أثر بشدة على الاستيراد وأعاق الانتعاش.

وقال الجارحي للصحفيين ليل الاثنين خلال سحور رمضاني نظمته مصلحة الضرائب "ندرس طرح سندات في الأسواق الدولية بين سبتمبر وأكتوبر هذا العام بقيمة 3 مليارات دولار لسد جزء من الفجوة التمويلية في موازنة السنة المالية والمتوقع أن تبلغ 10 مليارات دولار".

وأرجأت مصر مرارا العودة إلى أسواق الدين الدولية بعد بيع أول سندات دولية لها منذ خمسة أعوام في يونيو الماضي.

وعزت مصر تأجيل العودة إلى سوق الدين إلى الاضطرابات العالمية الناجمة عن التباطؤ الاقتصادي في الصين والذي تسبب في نزوب السيولة المتاحة لديون الأسواق الناشئة.

الرأي

* التوجه لطرح السندات حاليا يمثل جزءا من السياسة المالية للدولة وآليات سد الفجوة التمويلية المتنامية حاليا، إلا أنه يجب الالتزام بأن يرتبط استخدام الموارد الناتجة عن طرح السندات الدولارية بتوجيهها إلى استثمارات ومشروعات تنموية تكون قادرة على توليد تدفقات نقدية مستقرة بالعملة الأجنبية لتمويل مدفوعات السندات من الأقساط أو الفوائد المستحقة بما لا يمثل عبئا متصاعدا على الموازنة العامة للدولة إذا تم توجيهها لتمويل عجز الموازنة وأن يكون التوجه دائما للربط ما بين الإصدار وأسلوب استخدام الموارد والعوائد المحققة منها، كذلك يجب دراسة فرص تسويق الإصدار بالأسواق العالمية قبل البدء فيه.

* تكمن أهمية عملية الطرح في هذا التوقيت في إعادة مصر إلى أسواق التمويل الدولية في ظل أن الاقتصاد القومي بحاجة لسد الفجوة التمويلية، عن طريق الاقتراض أو سندات دولارية أو غيرها، إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار نتائج عملية الترويج للطرح في ظل الأوضاع التي تشهدها الأسواق العالمية من ناحية ودرجة التصنيف الائتماني لمصر من المؤسسات الدولية من ناحية أخرى، بالإضافة إلى مستويات العوائد على إصدارات الدول النامية في الأسواق العالمية.

* نتوقع أن تواجه مصر صعوبة في عملية الإصدار القادم من السندات بسبب احتمالات رفع أسعار الفائدة على الدولار بالإضافة إلى الاضطرابات في الأسواق الناشئة، والصدمة العنيفة الناتجة عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وإن كان يقلل من هذه الصعوبة الإصلاحات الاقتصادية التي من المزمع تطبيقها والتغيرات التي تشهدها السياسة النقدية والبيئية التحسن المماثل في السياسات المالية وتأثيراتها الاقتصادية.

* نرى ضرورة التوجه إلى اعتماد (صكوك التمويل) في الوقت الحالي سواء على المستوى الحكومي مما سيجذب استثمارات عربية خليجية للدخول في سوق الدين بما يرفع من الحصيلة الدولارية من جانب ويخفف العبء عن البنوك المحلية من جانب آخر ويرفع من مساحة البدائل التمويلية المتاحة، فهناك ضرورة للاستفادة من هذه الأداة في إطار خطة الدولة نحو تطوير الأدوات المالية وتنويعها لزيادة قدرة الشركات والحكومة وغيرها من الجهات الاعتبارية المختلفة في الحصول على التمويل، لما في ذلك من أثر إيجابي على زيادة حجم الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي، وعلى تمكين تلك الجهات من تنويع مصادر تمويلها، ولتلبية احتياجات شريحة كبيرة من الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والشركات الراغبة في تمويل أنشطتها ومشروعاتها أو التوسع فيها عن طريق الصكوك وكذلك تفضيل العديد من المستثمرين لهذه الأداة الاستثمارية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعنى بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.